تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الإقتصاد ؟

بكريتي نصيرة *، شريف طويل نورالدين**

الإرسال:2018/02/11
القبول: 2018/03/22

ملخص:

إنّ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعّال في الإقتصاد من خلال مساهمتها في خلق قيمة المضافة وخلق فرص عمل للشباب، فرض على الحكومة الجزائرية وضع سياسات وبرامج لتدعيمها. الهدف من ذلك إعطاء للإقتصاد الوطني أكثر حيوية خاصة في مجال الصناعة التحويلية. ومن بين فروع هذه الأخيرة يحتل فرع الصناعة الغذائية أهمية بالغة سواءا بالنسبة للنمو الإقتصادي، أو بصفته فرع داعم للقطاع الفلاحي أو من خلال مساهمته في تخفيض فاتورة إستيراد المواد الغذائية. ومما لا شك فيه فإن تطور قطاع الصناعة الغذائية لا يمكن أن يكون إلاّ بتدعيم مؤسساته الصغيرة والمتوسطة. هذه المتغيرات جعلتنا نتساءل حول حالة هذه الأخيرة ومدى تطورها في هذا القطاع. وقد توصلنا إلى نتائج جدّ هامة تمثلت أساسا في ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائيية وتركزها غالبا في القطاع الخدماتي مما يجعل الأمر غير مطمئن بالنسبة للصناعة التحويلية والإقتصاد الجزائري ككل. كما أظهرت الإحصائيات أنّ فاتورة إستيراد الحبوب والحليب ومشتقاته تتطلب دفعة قوية من طرف الدولة لدعم خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الجانب. اما بالنسبة إلى الصادرات فإن هذه الأخيرة تبقى بعيدة عن مستوى السوق العالمية مما يتطلب تكثيف الجهود في مجال التكنولوجيا ، التوجيع، الحوكمة وتحسين النوعية للإرتقاء بتنافسية هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: *الجزائر، الصناعات الغذائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*

تصنيفJEL: D21, L20, L21, L25, L66

The development of small and medium enterprises in the food industry in Algeria. What effect does that have on the economy?

* طالبة في الدكتوراة، العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، nacera.bakreti@yahoo.fr
**استاذ محاضر "أ" في الاقتصاد، جامعة مستغانم، الجزائر، noreddine_cherif@hotmail.com

Abstract :The importance of small and medium enterprises and their effective role in the economy by contributing to the creation of added value and creating employment opportunities for young people have forced the Algerian government to develop policies and programs to strengthen them. The objective is to give the national economy more vitality, particularly in manufacturing. Among its branches, the food industry is of great importance both to economic growth, as a subsidy to the agricultural sector, and as a contribution to reducing the import bill. There is no doubt that the development of the food industry can only be achieved by strengthening its small and medium enterprises. These variables have made us wonder about the status of the latter and the extent of its development in this sector. We have found very important results, mainly in the weakness of SMEs in the food industry, often concentrated in the service sector, which makes it unsatisfactory for Algeria's manufacturing industry and economy as a whole. The statistics also showed that the import bill of milk and dairy products requires a strong push from the state to support the creation of small and medium enterprises in this regard. As for exports, the latter remain far from the global market level, which requires intensifying efforts in the field of technology, promotion, governance and quality improvement to improve the competitiveness of these institutions.**Keywords**: Algeria, Food Industry, Small and Medium Enterprises

JEL Classification : **D21**, **L20**, **L21**, **L25**, **L66**

1.مقدمة

أظهرت تجارب الدول المتطورة مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد. حيث يظهر ذلك من خلال إعتبارها أكثر خلقا لمناصب الشغل وكذلك من خلال مساهمتها في القيمة المضافة. كما أنّ لها دور كبير في تدعيمها للصادرات ومساهمتها في تخفيض عبئ الواردات الغذائية. والجزائر بدورها تسعى إلى تطوير هذا النوع من المؤسسات بهدف تنويع إقتصادها وخفض تبعيتها لقطاع المحروقات. ولا يمكن ذلك إلاّ بوضع سياسة داعمة لهذه المؤسسات وتوجيهها نحو قطاعات الصناعة التحويلية وبدرجة أكثر أهمية نحو قطاع الصناعة الغذائية. جيث يعتبر هذا الأخير أكثر القطاعات حيوية في الجزائر، نظرا لأهمية مساهمته في خلق عائدات تزيد عن 40٪ من مجموع الصناعات خارج قطاع المحروقات، كما أنه يساهم في خلق مناصب شغل في مجال تخصصه إضافة إلى قطاعات أخرى كالفلاحة والخدمات. كما أنّه في مجال التوزيع بالجملة والتجزئة. وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحرير النشاط الصناعي منذ دخول في مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق. وأكد

مختصون في هذا المجال أن قطاع الصناعات الغذائية الذي يمثل ثاني نشاط صناعي بالجزائر، يوظف 140000 عاملا بـ17000 مؤسسة، 95 ٪ منها مسيرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تهيمن على هذا القطاع خاصة بعد أن باشرت السلطات في تطبيق سياسة خوصصة المؤسسات العمومية. كل هذه العوامل تدفعنا للتساؤل عن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية في الإقتصاد. بعبارة أخرى سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكاليةالتالية:

أي فعالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية في الإقتصاد الجزائري؟

هذه الإشكالية تقودنا لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– كيف تطورت حصة الصناعات الغذائية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

– أي دور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعة الغذائية في الإقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذه الأسئلة يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

– سمحت سياسة التصنيع في الجزائر بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية.

– تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعة الغذائية بفعالية كبيرة من خلال مساهمتها في القيمة المضافة وفي خلق مناصب شغل جديدة.

منهجية البحث: لاختبار هذه الفرضيات نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي و ذلك لوصف جميع تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية. ثم المنهج التحليلي الإستنباطي وذلك لإستنتاج الدور التنموي لهذه المؤسسات في الإقتصاد.

خطة البحث: للاجابة على التساؤلات و اختبار الفرضيات قسمنا بحثنا الى 3 محاور المحور الأول يعالج تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي شهدت تغييرات هيكلية في إطار تطبيق نظام الخوصصة حيث أصبح الجزء الأكبر منها مسيرة من القطاع الخاص. المحور الثاني يعالج تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر الذي يفسر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا القطاع وأي قطاع قانوني يقوم على تسييرها. هاذين المحورين يعتبران كتمهيد لدراسة مساهمة ققطاع الصناعات الغذائية في الإقتصاد الجزائري حيث سنقوم بدراسة تحليلية على مستوى القيم المطلقة والنسبية.

2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

باشرت الجزائر منذ القرن الماضي الإصلاحات الاقتصاديةالتي تمحورت في إطار التعديل الهيكلي، الذي كان له وقع كبير على الجانب الاجتماعي بسبب سياسة تسريح العمال التي طالت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، في حين نجد أن القطاع الخاص بدأ في النمو حيث ساهم في خلق العديد من مناصب العمل"فمثلا من بين 127418 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تمّ إنشاؤها سنة 1998فإن 7384 تنشط في القطاع الخاص أي ما يمثّل حوالي "5,99. وتجدر بنا الإشارة أنّ أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى (السلمي علي، 1999). لقد عرف هذا النوع من المؤسسات تزايد سنوي متباين حيث أن الأرقام تبين ابتداء من سنة 2001 أن هناك اهتمام بقطاع الصناعات التقليدية بحوالي 10 %وهذا لمحاولة الدولة لإنعاش هذا القطاع باعتباره إحدى

الركائز الأساسية لتنمية قطاع السياحة، أما القطاع الخاص للمؤسسات ورغم انه اقل من سابقه فيما يخص التطور السنوي بمعدل سنوي متوسط يقدر ب 46.8% إلا انه يمثل ما يقارب 72 %من المجموع الكلى لهذه المؤسسات . أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تعرف كل سنة تناقص وهذا بعد أن عرفت استقرار على مدى أربع سنوات، انطلاقا من 2001 تم إحصاء 784 مؤسسة (احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ونسبتها من إجمالي هذه المؤسسات يكاد يكون معدوما بسبب ما أصاب المؤسسات العمومية من عمليات التصفية والخوصصة.

يعد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المحاور الرئيسية لخطة عمل الحكومة لأنها توفر نموا مستداما للاقتصاد. وقد كان عام 2016 عاما محوريا منذ أن خضع الإطار التنظيمي والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعادة تشكيل عميق وذلك للسماح لهذا النوع من الشركة بالتكيف أكثر مع السياق الاقتصادي وذلك وفق أدوات فعالة تسمح لها بمواجهة المنافسة في الأسواق. وهكذا، صدر قانون توجيه جديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وهو نتيجة لعملية طويلة من التشاور مع الأطراف المعنية لإعطاء دفعة جديدة لهذا النوع من المؤسسات بحيث تؤدي دورها الكامل في عملية تنويع الإقتصاد. ويقدم هذا القانون الجديد الذي يضع عتبات جديدة لمعايير تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك وفق عدد من تدابير الدعم لهذه الفئة من المؤسسات، ولا سيما من حيث الإبداع والبحث والتطوير والابتكار وتطوير الاستعانة بمصادر خارجية، تمويل أنشطة الإنقاذ والإنعاش للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشهد فترة صعبة بالمقابل قابلة للتجديد. وعلى وجه الخصوص، ينص على إنشاء صندوق لتشجيع إنشاء مشاريع مبتكرة.

وبالإضافة إلى مشروع التوجيه هذا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، سيتعزز نظام دعم المؤسسات أيضا بقوانين أخرى مثل قوانين التقييس التي اعتمدها البرلمان مؤخرا، ويجري حاليا وضع علم القياس. والجدول التالي يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فالقطاعين العام والخاص:

الجدول(1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة مابين (2006-2016)

	2006	2008	2010	2012	2014	2016
مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	376767	519526	619072	687386	852053	1022621
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	269806	392013	618515	686825	851511	89597
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	739	626	557	561	542	390

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول (1) يتضح بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث انتقلت من 376767 مؤسسة في سنة 2006 إلى 1022621 سنة 2016، وبالنظر إلى توزيع المؤسسات الصغيرة حسب القطاعات القانونية نلاحظ هيمنة القطاع الخاص حيث قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الخاص سنة 2006 بقيمة 269806 ليصل في سنة 2016 إلى 1013641 مؤسسة مقارنة بالقطاع العام الذي يشهد تناقص سنة بعد سنة فمن 739 مؤسسة

سنة 2006 إلى 390 مؤسسة سنة 2016 وبناءا على الأرقام يمكن أن نقول أنّ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرجع إلى الزيادة الكبيرة التي يشهدها القطاع العام في عدد هذا النوع من المؤسسات.

1.2 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات

إذا تعمقنا اكثر في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات نجد أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العام تنشط في جميع القطاعات لكنها تركز نشاطها اكثر في قطاع الخدمات والفلاحة (أنظر الجدول (2))

يشير الجدول أن الجزء الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الصناعة والفلاحة والخدمات حيث قدرت قيمة المؤسسات الناشطة قي قطاع الصناعة في سنة 2010 ب 179 مؤسسة وهي في تزايد مستمر حيث أصبحت تقدر في سنة 2016 بتعداد 193 مؤسسة بنسبة 44% ثم يليها قطاع الفلاحة لذي يعرف كذلك تطور حيث قدرت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الناشطة في القطاع الفلاحي نسبة 32.14% بتعداد قدر ب 179 مؤسسة وتزايد في سنة 2016 بنسبة 41% بقيمة 178 مؤسسة 2016.

الجدول(2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب القطاع للفترة (2006– 2016)

السنة	2006		2008		2010		2012		2014		2016	
القطاع	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصناعة	236	32	197	32	179	32	169	30	151	28	97	25
خدمات	289	39	243	39	209	38	158	28	150	28	81	21
الفلاحة	113	16	58	9	114	20	184	33	182	33	181	46
ب. ش	85	11	113	18	43	8	40	7	50	9	28	7
المناجم	16	2	15	2	12	2	10	2	19	2	03	1
المجموع	739	100	626	100	557	100	561	100	542	100	390	100

ب. ش: بناء واشغال عمومية الوحدة: بالالاف

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما فيما يخص قطاع الخدمات تشير الإحصائيات أن نسبة المؤسسات الناشطة في هذا القطاع تعرف تزايد من سنة إلى أخرى قدرت في سنة 2016 بنسبة 23% بتعداد 101 مؤسسة. وبالنظر إلى قطاعي البناء والأشغال العمومية والمناجم نلاحظ نستنتج انها لا تستقطب مشاريع صغيرة ومتوسطة حيث انها قدرت نسبها في سنة 2016 ب 5% و1%على التوالي.

الجدول(3): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص للفترة مابين (2006– 2016)

	2006		2008		2010		2012		2014		2016	
القطاعات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الفلاحة ص.ب	3	2	4	1	4	1	4	1	5	1	6	1
الطاقة والمناجم	0.8	0.4	1	0.3	2	0.5	2	0.5	2	0.5	3	0.5
البناء ش ع	90	33	112	35	130	35	140	340	160	32	175	30
الصناعات تح	51	19	57	18	61	16	66	16	78	16	89	16
الخدمات	124	46	148	46	172	47	196	48	252	50	302	52

المجموع	270	100		100	369	100	41	100	851	100	576	100

ص.ب: الصيد البحري، ش ع: اشغال عمومية، تح: تحويلية الوحدة: بالالاف

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين الجدول أن قطاع الخدمات والمهن الحرة يحتل الصدارة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة به بقيمة501645 مايعادل نسبة 49.49 يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب169124 مؤسسة مايعادل نسبة 16.68، ثم يأتي قطاع الصناعاة التحويلية في المرتبة الثالثة حيث قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في هذا القطاع ب 99275 بمعدل 9.79. ويبقى قطاعي الفلاحة والصيد البحري ،وقطاع الطاقة دائما يعرفان أرقام ضعيفة.

2.2.تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيمنة القطاع الخاص خاصة في نشاط البناء والأشغال والعمومية، النقل والمواصلات والصناعات الغذائية ولهذا سنركز دراستنا من خلال الجدول رقم 4 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة . يشير الجدول أن فرع البناء والأشغال العمومية يحتل الصدارة حيث عرف سنة 2006 تعداد قدر ب 90702 مؤسسة وهو في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة نتيجة المشاريع الكبيرة التي شهدها هذا القطاع يليه نشاط التجارة والتوزيع.

الجدول(4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط للفترة (2006– 2016)

القطاع	2006	2008	2010	2012	2014	2016
البناء والأشغال العمومية	90702	111978	129762	139875	159775	174848
التجارة والتوزيع	46461	55551	64962	73367	92867	112727
النقل والمواصلات	24252	28885	33848	38317	46987	53790
خدمات العائلات	19438	22529	25403	28114	36112	44177
الفنادق والإطعام	16230	18265	20401	22126	26264	31541
خدمات المؤسسات	14134	18473	23541	28813	42630	52331
الصناعات الغذائية	15270	17045	18394	19758	23075	26635
باقي القطاعات	43319	48661	53008	57409	2439	2767
المجموع	269806	321387	369319	407779	496 989	1022621

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و يمكن تفسير الحضور القوي للقطاع الخاص في فرع النشاط التجاري على أساس أن بقية الفروع الأخرى كانت تشهد احتكار القطاع العام إضافة أنّها تطلبت وقت لخوصصتها. ويبقى قطاع النقل والمواصلات يحتل المرتبة الثالثة حيث يعرف كذلك تزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويليه قطاع الخدمات. ويبقى قطاع الصناعة الغذائية يعرف تدني في عدد المؤسسات التي تنشط في هذا الفرع.

3.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري

تشكل القيمة المضافة المحققة من طرف كل مؤسسة بمثابة معيار قياس فعلي لمدى حجم المؤسسة من خلال حجم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام PIB وبالتالي تسمح لنا القيمة المضافة بتقييم الأهمية الاقتصادية لكل مؤسسة (السعيد بريبش السعيد، 2017).

1.3.2.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام من خلال توفير العمالة أي خلق مناصب عمل الذي يعتبر أهم عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق، أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية (بنين بغداد وبوقفة عبد الحق، 2013).

الجدول(5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة (2012-2015)

	2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام	793	12	893	12	1188	14	1313	14
نسبة القطاع الخاص	5813	88	6741	88	7338	86	7924	86
المجموع	6606	100	7634	100	8526	100	9237	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوحدة: مليار دينار

تظهر الإحصائيات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات، على عكس القطاع العمومي الذي يظهر كممثل للمؤسسات الكبرى، لذا فان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة (الجدول(5) تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص (بن عمر الأخضر والبلوشي علي، 2015).

2.3.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تشير الاحصائيات أنّ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق مناصب شغل عرف تطورا من سنة إلى أخرى حيث وصل عدد العاملين في هذا القطاع بجميع فروعه 2511674 عامل مايعادل نسبة 98.16% من إجمالي الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2016 بعدما كانت تعادل نسبة 97.01%.

الجدول (6): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل للفترة (2010- 2016)

	2010		2012		2014		2015		2016	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	48	3	47	3	46	2	43	2	29	1
القطاع الخاص	1577	97	1800	97	2116	98	2327	98	2511	99
المجموع	1625	100	1847	100	2157	100	2371	100	2540	100

الوحدة: بالالاف

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في سنة 2010 بتعداد قدر ب 030 577 1 موظف. بالمقابل نجد أن القطاع العام يشهد إنخفاضا في عدد العمال الموظفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لهذا القطاع حيث وصلت حصته 1.84% سنة 2016 بعدما كانت تقدر ب 2.99 سنة 2010. هذا يؤكد ما أشرنا إليه سابقا أن الجزء الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي من القطاع الخاص وبالتالي فهي تعرف نتائج جيدة على جميع المستويات.

3. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة الغذائية في الجزائر

. في يومنا هذا بعد فك الارتباط بين الدولة الجزائرية والقطاعات الإقتصادية وإنهاء احتكارها، فإن القطاع الخاص أصبح يهيمن على معظم قطاعات النشاط الاقتصادي.

على الرغم من الصعوبات والعقبات التي واجهها أصحاب المؤسسات الصغيرة خلال سنوات التسعينات، فانّ احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر لنا نموا مستمرا قويا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين.وفي إطار الصناعات الغذائية في الجزائر تشير الإحصائيات أنه أصبح يتميز بهيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بعد تطبيق نظام الخوصصة الذي نتج عنه خوصصة المؤسسات التابعة للقطاع العام.

1.3. أهم الصناعات الغذائية في الجزائر

تعتبر المؤسسات الخاصة المحرك الأول لقطاع الصناعة الغذائية في الجزائر الذي يتضمن عدة منتجات.

حيث أنّه بالرغم من وجود مؤسسات عمومية تنشط في هذا القطاع إلاّ انّ مساهمتها تبقى ضعيفة.وبالنظر إلى سوق السلع الغذائية في الجزائر نجد أنّ النسبة الكبيرة للإنتاج هي للقطاع الخاص والجدول الموالي يوضح أهم المنتجات الغذائية في الجزائر. سنحاول التعمق أكثر في فروع الصناعات الغذائية في الجزائر والتي تنقسم إلى (أحمد مصنوعة، 2014): فرع صناعة الحليب ومشتقاته، فرع صناعة الحبوب، فرع المياه والمشروبات، فرع إنتاج الزيوت والمواد الدسمة، الفواكه المعلبة والخضراوات.

الجدول(7): أهم المنتجات الغذائية في الجزائر

الحليب	منتجات الألبان والجبن والزبادي والكريمة (الكريمات، الآيس كريم)
لحوم حمراء وبيضاء	المسالخ، المعالجة، المحافظة، والتحضير
السمك	تعليبها وحفظها وإعدادها
الفواكه	الجافة والعصائر والمربى
الخضر المعلبة	التجميد، التحضير (الأرض، المجففة والمجمدة)
المشروبات	المياه، والمياه الغازية، والعصائر
الزيوت	زيوت الطعام، زيت الزيتون، السمن، والزبدة، والدهون النباتية والحيوانية
الحبوب	دقيق، كسكس، خبز، معجنات، خبز صناعي، وبسكويت
الطماطم المصنعة	الطماطم المركزة
السكريات	الحلوى، السكر، والسكر المستخدم في قطاعات أخرى

Source : Horri, Khelifa, Dahane, Azeddine, Maatoug, Mhamed, 2015, « Problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie », ***European Scientific Journal, January***, vol 11, p.226.

1.1.3.فرع صناعة الحليب و مشتقاته

عرف هذا فرع صناعة الحليب و مشتقاته (*Agroligne*, 2015) تطورا ملحوظا خاصة مع المشاركة الكبيرة المسجلة للقطاع الخاص و الذي تدعم بالتشريعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب و دعمها الكبير لانشاء العديد من المؤسسات الخاصة المتخصصة في جمع و تحويل الحليب، حيث ساهمت هذه الجهود في تكوين أكثر من 1000 وحدة عبر التراب الوطني الى جانب 22 مصنعا للحليب و مشتقاته، و هذا ببطاقة انتاج قدرها 0.9 مليار لتر في السنة، و الى جانب ما يحققه القطاع الخاص من مساهمة في تطوير هذا الفرع، يبقى القطاع العام المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب بما يمتلكه من مؤسسات وحدات متخصصة، حيث يتشكل من 18 مؤسسة بطاقة انتاج تتجاوز 1.5 مليار لتر حسب احصاءات 2005 (أحمد مصنوعة، 2014).

وأشارت آخر إحصائيات في سنة 2017 أنّه بالإضافة إلى 15 شركة في المجموعة العامة جيبليتGIPLAIT ، وهي المجموعة التي تقوم بتحديث مصانعها، هناك أكثر من مائة شركة خاصة متفاوتة الأحجام، وهناك شركات أكبر منها. تدخل في إطار المجموعات الصناعية نجدها تسيطر أحيانا على الإنتاج كما هو الحال بالنسبة للياغورت أو الجبن. من أجل تزويد المستهلكين بالمنتجات المصنوعة من الحليب الطازج،في الفترة الأخيرة تم البدء في إنشاء مؤسسات لتصنيع اللبن.

2.1.3. فرع صناعة الحبوب

تعد الجزائر من أكبر الدول المستهلكة للحبوب في العالم. ويقدر متوسط الاستهلاك البشري بأكثر من 200 كيلوغرام من الحبوب سنويا للفرد الواحد (9 أطنان في السنة، وجميع الحبوب مجتمعة). ولا يغطي هذا الطلب سوى 30 في المائة في المتوسط من الإنتاج المحلي، وهو يعتمد اعتمادا كبيرا على هطول الأمطار. ويبلغ إنتاج الحبوب الجزائرية حوالي 5 مليون طن في السنة (1 طن متري و 1.5 طن متري من الشعير (Belaid D.,2016).

يضم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات انتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي (أحمد مصنوعة، 2014).

وتنقسم الشركات العاملة في هذا القطاع إلى قسمين، أولا تلك التي تنتج المعكرونة والكسكس. معظمهم من الإدارة الحديثة. أدوات إنتاجهم وإدارة الجودة تلبي متطلبات المعايير الأوروبية. حيث أنّ بعض هذه الشركات تصدر أساسا إلى البلدان الأفريقية، في حين أن الجزء الآخر يتكون من شركات حرفية متخصصة في المنتجات الأساسية. تتمثل هذه المجموعة الأخيرة في مجموعة الخبازين التقليدية والبسكويت الحرفيين، فالمخبز الصناعي غير المتطور يعتبر أول مخبز من هذا النوع من بينها نجد بنعمور Benamor التي بدأت بسعة 150 طن من الخبز يوميا (*Agroligne*, 2015).

3.1.3. فرع المياه والمشروبات

هناك ما لا يقل عن 700 شركة ناشطة في هذا القطاع، ولكن فقط حوالي 30 منها فقط أثبتت أهميتها. إضافة إلى هذا يوجد حوالي 50 منتجا للمياه في الجزائر (40٪ من المياه المعدنية و 60٪ من مياه الينابيع). على مدى السنوات العشر الماضية كذلك يعرف هذا الفرع تطور سوق المياه المعبأة في زجاجات بأرقام مزدوجة، حيث أصبحت تهيمن على سوق المياه العلامات التجارية الكبرى مثل نستله(nestlé)، لالا خديدجة (سيفيتال)، صيدا (مجموعة يايسي)، باتنة (مجموعة عطية)، بنهارون والموزايا(سيم المجموعة).إن وفرة العلامات التجارية في السوق يفسر المنافسة على الأسعار (Belaid D.,2016).

يتم تجميع منتجي المياه والشراب في جمعية L'APAB التي أنشأت في سنة 2015 "مجموعة من المشروبات" ويكاد يكون السوق في أيدي القطاع الخاص. إضافة إلى هذا تعاني هذه الصناعة من منافسة القطاع غير الرسمي، الذي له أسعار منخفضة جدا. ويمنع ذلك المنتجين الآخرين من رفع أسعارهم لتعويض ارتفاع أسعار المدخلات. وأخيرا بالنسبة للمشروبات الكحولية يتم إنتاجها محليا (Belaid D.,2016).

4.1.3. الزيوت، الفواكه المعلبة والخضراوات

يعرف هذا فرع الزيوت والمواد الدسمة هيمنة بعض المنتجين الكبار وهي سيفيتالcevetal، صفيةsafia، عفيا الجزائرAfia وla Belle. من جانبها، إنتاج زيت الزيتون في تقدم واضح. ويشترك في هذا القطاع عشرات المنتجين. وقد تمكنت بعض هذه الزيوت التي تقدر قيمتها (وتمثل زيوت البذور 000 700 طن مقابل 000 50 طن من زيت الزيتون) من وضع نفسها في السوق الأوروبية، إضافة إلى هذا فإن إنتاج المارجرين يعرف معدلات طلب مرتفعة.

وبالنسبة لفرع الفواكه المعلبة والخضراوات فهو ينمو بوتيرة جيدة. ويتمثل في التصنيع الصناعي لإنتاج مركز الطماطم الذي كان يستورد سابقا. بالإضافة للمربيات، والسلطات. ويعتمد هذا النشاط اعتمادا كبيرا على الإنتاج الزراعي والتجهيز. لهذا السبب، يتم استيراد معظم مركزات المشروبات.

بالمقابل يعاني اصحاب المؤسسات في هذا القطاع من مجموعة من المشاكل تتمحور في صعوبة السيطرة على إمداداتهم من المواد الخام واستثمار أنفسهم في الإنتاج الزراعي (مثل بنعمور أو أورلEURL أو 3أمراء، مع الطماطم، الفلفل، ...). حيث أنّنا نجد مجموعة المشاريع التي تم إنشائها في القطاعات الجديدة مثل إنتاج كومبوت الفاكهة، وإنتاج لب المشروبات، والخضروات مجموعة 4، وبطاطا مقلية. و المؤسسة الجديدة التي ظهرت مؤخرا التي تختص في إنتاج عصير الفاكهة العضوية جعلت هذا القطاع يتطلب تحديثات وتطويرات عديدة وبالتالي يتطلب معدات ووسائل إنتاج حديثة وعليه لابد من إعادة النظر في سياسات التدعيم الموجهة لهذا الفرع.

2.3. عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية

تعتبر أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية ملكا للقطاع الخاص الذي يبقى يعرف هيمنة قطاع البناء والأشغال العمومية. للتفسير أكثر سنتطرق لقطاع الصناعات الغذائيى بشكل مفصل لمعرفة مستويات نموّه في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول(8): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية للفترة(2006– 2016)

السنة	2006	2008	2010	2012	2014	2016
الصناعات الغذائية	15270	17045	18394	19758	23075	26635
نسبتها من الصناعات التحولية	29.7	29.7	30	30	29.5	29.7
نسبتها من اجمالي م.ص.م	5.6	4.3	3	2.9	2.7	2.8

م.ص.م: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشير المعطيات أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية تعرف تزايدا منذ سنة 2006 حيث كانت تقدر ب 15270 مؤسسة وتزايد تعدادها ليصل سنة 2016 إلى 304091مؤسسة. إلا أنّ نسبتها من

إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى ضعيفة وهي تعرف تراجعا سنة بعد سنة. فبعد ان كانت تحقق أعلى مستوى في سنة 2006 بنسبة 5.65 % نجدها تنخفض على مر 8 سنوات الموالية حيث وصلت نسبتها إلى 2.7% هذا راجع لمخلفت الأزمة المالية العالمية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد العالمي. لكن مع مباشرة الجزائر لسياسات دعم المؤسسات الصغيرة مع ظهور مؤسسات مختصة بدأ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية يعرف نموا.

4. مساهمة الصناعات الغذائية في الإقتصاد الجزائري

تعد الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر التي تسهم في الحد من البطالة وتوفير مناصب شغل ,حيث قدرت مساهمتها في التوظيف خلال الفترة 70-74 بمعدل قدر ب 17% انخفض إلى 14% خلال الفترة 75-79 ثم قارب 15,5% خلالالفترة 80-89. غير أن الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتراجع دور الدولة في تمويل وتموين مؤسسات الفرع ولجوئها إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي وخوصصة المؤسسات دفع إلى تراجع مساهمتها في التشغيل ,التي انخفضت من5% في 1990 إلى أقل من 3 %من إجمالي اليد العاملة الشغيلة في الجزائر سنة 2009 وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمساهمتها في بعض الدول الأوروبية والأسيوية التي ترتفع فيها مساهمة مؤسسات هذا الفرع في التشغيل إلى أكثر من% 30 (لطرش ذهيبة، 2015). إضافة إلى هذا تشير الإحصائيات الاخيرة بأن الصناعات الغذائية تشغل أكثر من 140 ألف عاملا بنسبة 40%من اليد العاملة في قطاع الصناعة على مستوى 17100 مؤسسة، مما يدل على أن هذا القطاع يساهم في تقليص نسبة البطالة في الجزائر، أما على مستوى التجارة الخارجية لهذا القطاع نستنتج بأن الجزائر تعاني من تبعية للسوق الدولية، كما أنّ فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية قد بلغت 5.8 مليار دولار سنة 2009، في حين أنّ الصادرات قدرت ب 114 مليون دولار (حركاتي فاتح، 2015).

يمكن القول أن هناك اهتمام بالصناعات الغذائية وجهود رامية إلى إنعاشها من خلال المؤسسات الخاصة حيث أنه يمكن ملاحظة أن عدد المؤسسات التي تعتني بهذه الصناعات هو 15784 مؤسسة مقارنة بإجمالي عدد المؤسسات الصناعية التي تهتم بفروع أخرى وهو 52455 مؤسسة، ومنه فالنسبة تقدر ب 30,09% (بن تفات عبد الحق، 2011).

1.4.مساهمة المؤسسات الصغيرة متوسطة فرع الصناعة الغذائية في القيمة المضافة

تساهم الصناعات الزراعية الغذائية بنسبة تتراوح ما بين 50 و % 55 من الناتج الداخلي الخام الصناعي خارج قطاع المحروقات وبين 45 و % 50 من القيمة المضافة الصناعية خارج قطاع المحروقات .في حين تنخفض مساهمته إلى إجمالي الناتج المحلي الخام وإجمالي القيمة المضافة .كما يبرزه الجدول 9:

يشير الجدول (9) أن هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة للصناعات الغذائية وتعود أسباب هذه الزيادة إلى مساهمة القطاع الخاص الذي يساهم باكثر من 60% مقارنة بالقطاع الذي لم تتعدى قيمة مساهمته في الناتج المحلي للصناعات الزراعية 12%. إلا انه معدل مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي وإجمالي القيمة المضافة تبقى ضعيفة إذ لم تتعدى5.35 و 2.22 على التوالي سنة 2013 مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية والمواصلات وقطاع التجارة.

الجدول(9): مساهمة الصناعة الغذائية في خلق القيمة المضافة للفترة مابين (2010– 2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ق ع	27.5	32.0	33.9	36.3	41.71	307.36
ق خ	186.5	199.7	232.2	249.1	288.98	46.35
المجموع	214.1	231.8	266.1	285.4	330.69	353.71
إجمالي القيمة المضافة	9656.7	11785	12285	12856.8	13256.0	12429
مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة	2.21%	2.05%	2.21%	2.22%	2.44	2.8

المصدر: لطرش، ذهيبة، 2015، ص 198.

2.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعة الغذائية في التوظيف

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية من خلال مساهمتها في القضاء على البطالة. وفي هذا الجانب حقق الإتصاد الجزائري قفزة نوعية حيث أصبحت هذه الأخيرة تساهم مساهمة كبيرة في خلق مناصب شغل جديدة كما يظهره الجدول (10).

الجدول (10): مساهمة الصناعات الغذائية في التوظيف للفترة

السنة	2000	2005	2010	2015
عدد العمال	46820	88965	142000	144230

المصدر: لطرش، ذهيبة، 2015، ص 198.

عدد العمال في قطاع الصناعات الغذائية عرف تطورا متزايد خلال سنة 2012 نتيجة جملة الإصلاحات والتغييرات الهيكلة اضافة الى نظام خوصصة المؤسسات العمومية التي توفر أكثر من86,31% من مناصب الشغل أمام تراجع دور مؤسسات القطاع العام ,التي انتقلت مساهمتها من 19169 منصب شغل في سنة 2010 إلى 19486 سنة 2011 وإلى 19854منصب شغل سنة 2012 شغل سنة2012 وهو ما يمثل حوالي % 13,69 من إجمالي مناصب الشغل التي وفرها الفرع في هذه السنة (لطرش ذهيبة، 2015).

3.4.مساهمة الصناعة الغذائية في الميزان التجاري

من خلال الفارق الشاسع بين حجم الواردات (5.8مليار) والصادرات (114 مليون دولار) نلاحظ العجز الذي تعاني منه الجزائر من المنتجات الغذائية، ويتبين هذا النقص من خلال المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، حيث يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة FAO لسنة 2010 إلى أن نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان بين سنة 2000 و2002 قدرت ب 5% (حركاتي فاتح، 2015). وإذا تخصصنا أكثر في التجارة الخارجية للمواد الغذائية في الجزائر وكما جاء عن منظمة الغذاء والزراعة FAO فإنه يمكن رصد الجدول التالي والمبين للمواد الغذائية المنتجة محليا والمواد الغذائية المنتجة محليا والمواد الغذائية المستوردة والمصدرة (بن تفات عبد الحق، 2015).

الجدول (11) أهم المواد الغذائية المنتجة في الجزائر والمواد الغذائية المستوردة والمواد الغذائية المصدرة

المواد الغذائية المنتجة محليا	المواد الغذائية المستوردة	المواد الغذائية المصدرة
الحبوب الإستهلاكية	الحبوب الاستهلاكية	تمور وهخمور ومشروبات كحولية
اللحوم البيضاء والحمراء والبيض	اللحوم ومنجات الحليب	زيت الزيتون
بطاطا وخضر	بطاطا وخضر جافة	جلزد
طماطم وتمو	سكر وسكريات	خضر وتبغ
زيوت وحمضيات	الدهون والزيوت الغذائية	/
/	القهوة والشاي	/

المصدر: بن تفات، عبد الحق، 2011، ص 12.

إذا القينا نظرة في واردات الجزائر من المواد الغذائية لسنة 2016 و 2017 يتضح لنا أن الجزائر تعتمد على الواردات لتغطية طلباتها المحلية من المنتجات الغذائية.

الجدول (12): واردات الجزائر لبعض المنتجات الغذائية لسنتي(2016– 2017)

المنتوج الوطني	10 أشهر الاولى من سنة 2016		10 أشهر الأولى من سنة 2017	
	العدد	%	العدد	%
حبوب، دقيق وطحين	2 400,62	35,24	2 276,16	31.98
الحليب ومشتقاته	798,84	11.73	1 223,06	17.18
سكر وحلويات	742,03	10.89	913,42	12.83
القهوة و الشاي	340,41	5.00	367,40	5.16
خضر جافة	246,30	3.62	314,59	4.42
لحوم	203,59	2.99	173,96	2.44
المجموع	4 731,79	69.46	5 268,59	74.02
اجمالي الواردات الغذائية	6 812	%100	7 118	%100

Source: Ministère des Financesm, Direction Générale des Douanes.2017

قدرت قيمته المنتجات الغذائية الاجمالية 79 731 4 في سنة 2016 وارتفعت الى 59 268 5 خاصة منتوج الحبوب، الدقيق، والطحين الذي يحتل الحصة الأكبر من إجمالي الواردات الغذائية بنسبة 31.98% ما يعادل 16 276 2 مليار دينارفي سنة 2017 ، نظرا لإعتماد المستهلك الجزائري على الخبز والمعجنات في تغذيته، ومن الملاحظ أيضا أن هناك إستهلاك كبير للحليب ومشتقاته حيث يأتي منتوج الحليب في المرتبة الثانية بنسبة 17.18% بقيمة 06 223 1 مليار دينار في سنة 2017 حيث أنه عرف إرتفاعا مقارنة بسنة 2016.

إضافة إلى إستيراد منتوج السكر والحلويات التي بلغت حصتها الإستيرادية في سنة 2017 قيمة 913.42 مليار دينار مايعادل نسبة 12.83 %إجمالي المواد الغذائية، يليها منتوج القهوة والشاي بقيمة 367.40 مليار دينار، وفي سنة 2017 سجلت منتجات الخضر الجافة إرتفاعا مقارنة بسنة بسنة 2016 حيث قدرت ب314.59 في سنة 2017 و246.30 في سنة 2016،. أما فيما يخص اللحوم فمن الملاحظ انها تعرف تراجعا حيث بلغت قيمتها سنة 2017 ب 173.96 مليار دينار مقابل 203.59 في سنة 2016.(أنظر الجدول12).

أما فيما يخص صادرات الجزائر من المنتوجات الغذائية تبقى ضعيفة حيث أن أهم منتج تصدره الجزائر هو سكر الشمندر لما تزخر الدولة من إمكانيات مناخية وإستثمارية لهذا المحصول الغذائي إضافة إلى التمر الذي يأتي في المرتبة الثانية.

الجدول (13): صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية لسنتي (2016-2017)

مليار دولار

السنة	10 أشهر الأولى لسنة 2016		10 أشهر الأولى لسنة 2017	
المنتوج	العدد	%	العدد	%
سكر القصب والشمندر	171,97	11,91	204,95	13,73
التمر	28,06	1,94	37,75	2,53

Source: Ministère des Financesm, Direction Générale des Douanes.2017.

يشير الجدول رقم (13) إلى أهم المنتوجات المصدره حيث يحتل منتوج سكر القصب والشمندر المركز الأول بحيث بلغت نسبته من إجمالي الصادرات 11.91% بقيمة 171.97 مليار دولار في سنة 2016 لتصل سنة 2017 إلى نسبة 13.73%.بقيمة 204.95 مليار دولار. وفيما يخص إنتاج التمور في الجزائر يعرف هو الآخر نتائج جيدة حيث وصلت نسبة إنتاجه في سنة 2017 الى 2.53% بقيمة 37.75 مقارنة بسنة 2016.

خاتمة

من خلال ما تم تقديمه في العرض السابق يمكن القول أنه مع تزايد حدة المنافسة خاصة بعد دخول الجزائر في مرحل انفتاح السوق جعل الدولة تبحث في استراتيجيات تدعيم لقطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات على غرار قطاع الصناعة والفلاحة. وكنتيجة لهذه الجهود عرف قطاع الصناعات الغذائية نموا في ظل إعتباره خيار إستراتيجي لمواجهة الطلب المحلي وترقية التجارة الخارجية.

وقد عرف قطاع الصناعة الغذائية تسهيلات وتغييرات هيكلية بإعتباره كدعامة رئيسة لزيادة مستويات الإنتاج الوطني وتنويع الإقتصاد بهدف رفع معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات وإحلال الواردات من المنتجات الغذائية المستوردة. وتأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المقدمة حيث تحصد أكبر حصة بقيمة 26635 مؤسسة من مجموع المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر، حيث تساهم هذه المؤسسات في تنمية الإقتصاد عن طريق رفع مستويات التشغيل وكذلك رفع القيمة المضافة. إضافة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية في ترقية التجارة الخارجية من خلال رفع الإنتاج وتلبية طلبات الإستهلاك المحلي وتقليص الفجوة الغذائية. رغم هذه الإيجابيات التي يعرفها قطاع الصناعة الغذائية إلا ان هذا الأخير يبقى يعرف بعض النقائص فالبرغم من أنه يساهم في رفع مستويات الإنتاج

إلا انها تبقى غير كافية للتحرر من التبعية الغذائية للخارج حيث وصلت حصة الواردات الغذائية 118 7 مليون في سنة 2016..

وعلى أساس كل ما سبق يمكننا الإشارة إلى بعض الشروط ذات الأولوية التي تعتبر ضرورية بالنسبة إلى تنمية قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر: (1) مواصلة دعم الدولة للقطاع الفلاحي الذي يعتبر كمورد للصناعة الغذائية وبالتالي توفير جميع عوامل الإنتاج والمواد الأولية اللازمة لرفع مستوى الإنتاج في فرع الحبوب أساسا وفرع الحليب ومشتقاته أساسا وبقية الفروع الأخرى التي تبقى مرتبطة بالقطاع الفلاحي.(2) تسهيل سياسة التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي أصبحت تحقق مستويات لاباس بها في الإنتاج.

قائمة المراجع:

- السلمي، علي، (1999)، ***المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت العصرية***، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
- العيد بريبش، السعيد، (2017)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : حالة الجزائر"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، العدد 12.
- بن تفات، عبد الحق، (2011)، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، ***مجلة الباحث***، العدد 11، جامعة ورقلة.
- بن تفات، عبد الحق، (2015)، دراسة تحليلية للتجارة الخارجية للمواد الغذائية الجزائرية (بالتركيز على فترة 1980-2008)، ***مجلة الواحات للبحوث والدراسات***، المجلد 8، العدد1،، جامعة ورقلة.
- بن عمر، الأخضر والبلوشي، علي، (2013)، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها"، مداخلة في الملتقى الوطني حول **واقع *وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي.
- بنين، بغداد وبوقفة، عبد الحق، (2013)، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"، مداخلة في الملتقى الوطني حول **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي.
- حركاتي، فاتح، (2015)، ***الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر***، مؤسسة عالم الرياضة للنشر، الجزائر.
- لطرش، ذهيبة، (2015)، "واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام"، ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير***، العدد رقم 15.
- مصنوعة، أحمد، (2014)، "الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الواقع والمأمول"، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة ***الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية***، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر.
- Dyson, Kenneth,(2017), ***Small and Medium Sized Enterprises***, 2017, Routledge Edition, United Kingdom.

- Horri, Khelifa, Dahane Azeddine, Maatoug Mhamed, (2015), « Problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie », ***European Scientific Journal, January***, edition vol 11.
- Karlsson, Charlie, Zltan J.ACS, Bo Carlsson, (2007), *Entrepreneurship, Small and Medium-Sized Enterprises and the Macroeconomy*, Cambridge University Press, United Kingdom.
- Yeung, Bernard, Zltan J.ACS, (1999), *Small and Medium-Sized Enterprises in the Global Economy*, The University of Michigan Press, United States of América.
- *Agroligne*, (2015), *Le marché des industries alimentaires en Algérie*, novembre/décembre, www.agroligne.com (date de consultation 02/02/2018).
- Belaid, D.,(2016), *Le secteur agroalimentaire en Algérie*, Recueil réalisé en 2016, www.djamel-belaid.fr . (date de consultation 27/01/2018).